



Millennial : Jurnal Pendidikan dan Studi Islam
Volume 5, Nomor 2, September 2025
ISSN (Online) 2776-0391 ISSN (Print) 2776-0391

**INTERPRETATION (TA'WĪL) AMONG QUR'ANIC EXEGETES
BETWEEN SHARĪ'AH GUIDELINES AND METHODOLOGICAL
DEVIATIONS: AN ANALYTICAL STUDY IN THE LIGHT OF THE
SCIENCES OF THE QUR'AN AND ḤADĪTH**

التأويل عند المفسرين بين الضوابط الشرعية و الإنحرافات المنهجية (دراسة تحليلية في ضوء علوم القرآن و الحديث)

Zahraa Sajid Ali,
Al-Mustanshiriyah University, Iraq
zahraasajid23@gmail.com
Almughera Abdulmunm Najm Al Lami
Faculty of Education and Human Sciences, University of Wasit, Iraq
almughera10@uowasit.edu.iq

Abstract:

This study examines the concept of interpretation (ta'wīl) among Qur'anic exegetes, focusing on the balance between Sharī'ah-based guidelines and methodological deviations that have emerged in exegetical traditions over time. The research aims to clarify the proper scholarly understanding of ta'wīl and to identify its legitimate boundaries as established by the disciplines of Qur'anic and Ḥadīth studies. Through an analytical and critical approach, the study highlights the methodological foundations adopted by authoritative exegetes while also exposing forms of interpretive deviation that result from neglecting linguistic principles, contextual coherence, and authentic prophetic traditions. By employing the tools of the sciences of the Qur'an and Ḥadīth, the research evaluates various interpretive approaches and demonstrates the impact of methodological adherence—or lack thereof—on the soundness of exegetical understanding. The study concludes that valid ta'wīl must conform to Arabic linguistic rules, the objectives of Islamic law (maqāṣid al-sharī'ah), and authentic

Sunnah, whereas deviation from these principles leads to intellectual and methodological distortions in the interpretation of Islamic texts.

Keywords: *Ta'wīl* (Interpretation), *Qur'anic Exegesis*, *Sharī'ah Guidelines*, *Qur'anic Sciences*, *Hadīth Sciences*.

المخلص:

يتناول هذا البحث قضية التأويل عند المفسرين من خلال دراسة تحليلية نقدية تُبرز التوازن بين الضوابط الشرعية التي قررها علماء علوم القرآن والحديث، وبين الانحرافات المنهجية التي ظهرت في بعض الاتجاهات التفسيرية عبر العصور. ويهدف البحث إلى بيان مفهوم التأويل وحدوده العلمية، والكشف عن الأسس المنهجية الصحيحة التي اعتمدها المفسرون المعتبرون، مع تسليط الضوء على مظاهر الخلل المنهجي التي أدت إلى تأويلات بعيدة عن مقاصد النص الشرعي ودلالاته اللغوية والسياقية. كما يعتمد البحث على مناهج علوم القرآن والحديث في تقويم التأويلات المختلفة، وبيان أثر الالتزام أو الإخلال بهذه العلوم في سلامة الفهم التفسيري. ويخلص البحث إلى أن التأويل المقبول هو ما التزم بقواعد اللغة العربية، ومقاصد الشريعة، وصحيح السنة النبوية، في حين أن تجاوز هذه الضوابط يؤدي إلى انحرافات فكرية ومنهجية تؤثر سلباً في فهم النصوص الشرعية وتطبيقها. الكلمات المفتاحية: التأويل، التفسير، الضوابط الشرعية، علوم القرآن، علوم الحديث.

المقدمة

وجدنا أن مسألة التأويل من القضايا الجوهرية والهامة في علوم التفسير، لما لها من أثر بالغ في فهم النصوص الشرعية وتأصيل معانيها، وخاصة في القرآن الكريم والحديث الشريف. فالتأويل هو الوسيلة التي يلجأ إليها المفسرون لاستجلاء الحقائق الخفية التي قد لا تتضح بدلالات الظاهر، وهو فن يتطلب دقة وعلماً ورؤية شرعية صحيحة حتى لا يتحول إلى اجتهاد عشوائي أو تأويل منحرف يخرج عن مقاصد الشريعة السامية. ومن هنا، تبرز أهمية وضع ضوابط شرعية صارمة تحكم عملية التأويل، مستمدة من قواعد علوم القرآن وعلوم الحديث، لضمان التزام المفسر بأصول الدين وثوابته، وحماية النصوص من التلاعب أو التحريف.

وبعد تطور علوم التفسير وتعدد المدارس الفكرية والمناهج التفسيرية، برزت بعض الانحرافات المنهجية التي استندت إلى تأويلات غير مدروسة أو تجاوزت حدود النصوص، مما أدى إلى نتائج قد تخالف المقاصد الشرعية أو تثير اللبس والالتباس بين المسلمين. لذلك، من الضروري دراسة هذا الموضوع بشكل معمق وتحليلي، للتمييز بين التأويل الملتزم بضوابط الشرع والذي يعزز الفهم الصحيح للنصوص، وبين التأويلات المنحرفة التي تشوه المعاني وتبتعد عن الحقيقة.

نهدف في هذه الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة للتأويل عند المفسرين، من خلال تسليط الضوء على الضوابط الشرعية التي تحكم هذا الفن العريق، وتحليل أبرز

الانحرافات المنهجية التي وقعت فيها بعض المدارس التفسيرية. ومن خلال هذا المقارنة والتحليل، تسعى الدراسة إلى تعزيز الفهم الرشيد للقرآن الكريم والسنة النبوية، وتشجيع التفسير الذي يلتزم بالمعايير الشرعية، بما يحقق مقاصد الشريعة ويدعم وحدة الأمة الإسلامية.

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي النقدي الاستقرائي، حيث يُعنى بوصف مفهوم التأويل عند المفسرين وبيان تطوره وضوابطه الشرعية كما قررتها علوم القرآن وعلوم الحديث، ثم تحليل نماذج مختارة من التأويلات التفسيرية للكشف عن الأسس المنهجية التي بُنيت عليها، وربطها بقواعد اللغة العربية، والسياق القرآني، ومقاصد الشريعة، وصحيح السنة النبوية، مع تقويم التأويلات التي خرجت عن هذه الضوابط وبيان مظاهر الانحراف المنهجي فيها وأسبابها وآثارها في فهم النصوص الشرعية، وذلك من خلال الاستقراء الدقيق للمصادر التفسيرية والحديثية المعتمدة، بما يهدف إلى التمييز بين التأويل المنضبط شرعاً والمنحرف منهجياً وفق رؤية علمية متكاملة (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م).

النتائج ومناقشة البحث

المبحث الأول: مفهوم التأويل

عند دراسة التأويل، خاصة من منظور دلالاته اللغوية، يتضح أن مصطلح (تأويل) كان أكثر شيوعاً وانتشاراً في اللغة بشكل عام، وفي النصوص اللغوية بشكل خاص، ويرجع ذلك على الأرجح إلى وجوده في ثقافة ما قبل الإسلام، حيث ارتبط بفهم تفسير الأحلام أو بـ(تأويل الأحاديث).
أولاً: لغة

التفسير مأخوذ من الفسر، وهو الكشف والابانة، قال ابن منظور في مادة (ف) س ر): الفسر البيان، وفسر الشيء يفسره بكسر السين، ويفسره بالضم فسراً، وفسره أبانه، ثم قال: الفسر: كشف المغطى، والتفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل (محمد بن مكرم بن منظور، ١٤١٤ هـ). ويقول الرازي في مختار الصحاح: " التأويل تفسير ما يؤول إليه الشيء، وقد أوله تأويلاً وتأوله بمعنى، وآل الرجل أتباعه وعياله، وآله أيضاً أتباعه (الرازي، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩م). (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م)

شاء المعنى الأساسي والشامل للتأويل هو الرد والعودة إلى الأصل، وبالتالي فإن (تأويل الكلام) يعني إعادة معانيه وإرجاعها إلى الأصل الذي تحتمله، والذي ينبغي أن تصل إليه في النهاية.
ثانياً: اصطلاحاً

مصطلح التأويل يحمل أوجهًا متعددة تختلف دقته حسب كل علم، فالتأويل في العلوم الإنسانية يقوم على الاستيعاب، أما في العلوم الرياضية والفيزيائية فيعتمد الاستيعاب على الشرح والدلائل والإثبات. وما يهم هذه الدراسة هو التأويل في الفكر الإمامي، وخاصة عند أبي الحسن العاملي في تفسير مرآة الأنوار.

درس النقاد العرب القدماء التأويل في ميدان البلاغة، كما تناول علماء الفقه والأصول التأويل من منظور ديني، حيث ارتبط ارتباطاً وثيقاً بتفسير القرآن

الكريم، وبالأخص الآيات التي تحتمل أكثر من معنى، وجاءت آراؤهم حوله مبنوثة في مؤلفاتهم.

ثم انتقل التأويل من معناه اللغوي إلى معناه الاصطلاحي، حيث حظي باهتمام كبير من الباحثين بسبب ارتباطه بمجالات متعددة، فالتأويل هو مصطلح متغير متعدد المفاهيم، لا يستقر إلا في نطاق ضيق ليعاود التغير عند تناوله من جانب آخر. ولهذا سنعرض بعض التعريفات الاصطلاحية التي سعت لتقديم تعريف شامل للتأويل، منها ما أورده الشريف الجرجاني في كتابه التعريفات، حيث يقول: "في الأصل الترجيع، وفي الشرع: صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان هذا المعنى المحتمل موافقاً للكتاب والسنة" (الجرجاني، د.ت.) (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م).

في هذا التعريف، لا يقتصر مفهوم التأويل على مجرد التفسير، بل يتجاوز ذلك ليعالج الظواهر اللغوية التي تحمل أكثر من احتمال تفسيري، مع ضرورة ارتباط أي تأويل بقرينة أو سند نصي أو خارجي، كما يشترط في علوم الشريعة ألا يتعارض مع القرآن الكريم والسنة.

أما اصطلاح العلماء، فيقصد به صحة المعنى الباطني الذي يحمله الكلام حتى لو كان متفقاً مع ظاهره، وهذا هو المقصود من اللفظ في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، كما في قوله تعالى: "هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق" {سورة الأعراف، الآية ٥٣}.

وقد قال أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١ هـ): "هل ينظرون إلا تأويله؟ معناه هل ينظرون إلا إلى ما يؤول إليه أمرهم من البعث، وهذا التأويل - والله أعلم - هو ما ورد في قوله: {وما يعلم تأويله إلا الله}، أي متى يكون البعث، وما يؤول إليه إلا الله: {والراسخون في العلم يقولون آمناً به} بالبعث - والله أعلم -" (إبراهيم بن السري بن سهل، ١٩٨٨/٥١٤٠٨م).

وقال أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) _ رحمه الله -: "قال ابن كيسان (ابن كيسان، د.ت) التأويل في كلام العرب ما يؤول إليه معنى الكلام فتأويله ما يرجع إليه معناه وما يستقر عليه الأمر في ذلك (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م) (أحمد بن محمد أبو جعفر النحاس، ١٩٨٨/٥١٤٠٩م)." "

قال الراغب الأصفهاني - رحمه الله - (ت ٥٠٢ هـ): "التأويل مشتق من الأؤل، أي الرجوع إلى الأصل، والموئل هو الموضع الذي يرجع إليه، وهو ورد الشيء إلى الغاية المقصودة منه، سواء كان علماً أو فعلاً." هذا المعنى المذكور في القرآن الكريم في عدة مواضع.

وبذلك يتسع مفهوم التأويل ويتجدد ليشمل معانٍ ودلالات متعددة قديمة وحديثة، فشهد التأويل تطوراً من كونه مجرد محاولة لفهم المعنى المقصود وراء اللفظ المجازي إلى عملية تحليل وتنقيب مستمرة لا تنتهي من استكشاف المعاني والدلالات، مع انفتاحه وعدم اقتصره على تأويل آية أو نص شعري فقط، بل امتد ليشمل جميع فروع العلوم الإنسانية مثل الأدب والتاريخ وعلم الاجتماع

والأنثروبولوجيا والنقد وغيرها، معتمداً على المؤلف والنص والسياق والمأول، بدلاً من الاعتماد فقط على التراث اللغوي.

الفصل الثاني: ضوابط التأويل

يرى بعض العلماء أن التأويل قد يحمل معنى التفسير، حيث يرى هؤلاء أن الكلمتين تدلان على توضيح الكلام وبيان مدلول اللفظ وكشفه. وبمتابعة التطور الدلالي لكلمتي التفسير والتأويل، يتضح أن هذا الرأي الذي يعتبر التفسير والتأويل مترادفين، مع إدراك الفروق والارتباطات بينهما، هو من أقدم الآراء في توضيح العلاقة بينهما، وخصوصاً عند ارتباطهما بالنصوص الشرعية.

التأويل في هذا السياق يعني تبيين المفهوم العام للآية (الباطن) مقابل الظاهر منها.

وهو المعنى الثاني للتأويل عندهم، حيث يقصدون به توضيح المفهوم الشامل الذي تحمله الآية في مدلولها العام، والذي قد يبدو خاصاً حسب ظاهر التنزيل. فغالبية الآيات التي نزلت في مناسبات محددة تبدو ظاهرياً مرتبطة بهذه الموارد فقط، مما قد يجعل رسالة القرآن محدودة زمنياً، لكن النبي صلى الله عليه وآله سعى لتدراك هذا الأمر وأكد على ضرورة استخلاص الآيات من سياقها لتكون ذات رسالة عامة وشاملة لكل الأزمان والأقوام.

قال صلى الله عليه وآله: "إن للقرآن ظهراً وبطناً"، وعندما سئل الإمام أبو جعفر الباقر عليه السلام عن تفسير هذا الحديث، أجاب بأن الظاهر هو التنزيل، والباطن هو التأويل، ومنه ما مضى ومنه ما لم يكن، يجري كما تجري الشمس والقمر (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م) (محمد هادي، ١٤٢٧ هـ).

وننظر هنا إلى النزعة التأويلية عند العالم الجليل أبي الحسن ابن محمد طاهر العاملي النباطي الفتوني، حيث يركّز على العمق الباطني للتأويل في مقالة وردت في كتابه (تفسير البرهان المسمى مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار)، فيقول: "في بيان ما يظهر من الأخبار من الله عز وجل كثيراً ما قصد في كتابه بالألفاظ والخطابات الظاهرة على سبيل العموم خصوص بعض الأفراد مما صدقت عليهم كالأئمة أو شيعتهم أو أعدائهم ونحو ذلك (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م) (أبو الحسن ابن محمد طاهر العاملي، د.ت). " وهذا يشير إلى اعتماد التأويل على المعنى الخفي وراء دلالة الآيات، وفقاً لفهم عميق يصل إلى الباطن المعنوي للتفسير السليم.

وبعد، إليك بعض التأويلات الصحيحة التي تجري على هذا المنوال المتين: قال تعالى: { وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ * أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ * وَأَقِيمُوا الزُّنْنَ بِالْقِسْطِ وَ لَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ } الرحمن/٧-٩.

قال الشيخ أبو جعفر الطوسي: «وقيل إن المقصود بالميزان هو العدل؛ لأن المعادلة تعني موازنة الأسباب، والطغيان هو الإفراط في تجاوز الحد في العدل. وهذا التفسير يستند إلى مفهوم الميزان العام، حيث تشير الموازنة إلى المعادلة بين الأشياء، وكذلك بين الأمور، فتشمل ما هو محسوس وما هو معقول.»

قال العلامة الطباطبائي: «المراد بالميزان: كل ما يوزن، أي يقدر به الشيء، أعم من أن يكون عقيدة أو قولاً أو فعلاً، قال تعالى: { لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَ أُنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَ الْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ } الحديد/٢٥. فظاهر الميزان هو

كل ما يميّز الحقّ من الباطل، والصدق من الكذب، والعدل من الظلم، والفضيلة من الرذيلة، كما هو شأن الرسول في ما ينقله من عند ربه. وفي الأثر: «وبالعدل قامت السماوات والأرض». وعندما سُئل الإمام الصادق عليه السلام: ما هو الميزان؟ قال: «العدل» (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م) (محمد هادي، ١٤٢٧هـ).

لا توجد تطبيقات للقياس بالمعنى الأول، إذ وقف الأئمة من أهل البيت عليهم السلام موقف المدافعين عن الشريعة المقدسة، وهو ما يتضح من مناظرات الإمام الصادق عليه السلام مع من يروج لذلك. كما لا توجد تطبيقات للقياس بالمعنى الثاني، وهو الاستواء بين الفرع والأصل في العلة المستتبطة من حكم الأصل، لعدم وجود دليل يثبت حجية هذا الظن (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م) (محمد مومن قمي، ١٤٢٧هـ). التأويل هو إزالة الشبهة عن الأقوال والأفعال المتشابهة، إذ تنشأ الشبهة عندما يغيب المعنى الحقيقي أو الهدف الأسمى، فيكون التأويل وسيلة لكشف هذا الغموض. فالتأويل، بالإضافة إلى كونه رفعاً للإبهام، هو أيضاً دفع للشبهة، إذ حيثما يوجد تشابه في اللفظ، ينشأ إبهام في وجه المعنى، فيكون التأويل رفعاً ودفعاً معاً.

وقد يظهر التشابه في الكلام عندما يثير ظاهر التعبير شبهة لدى السامع، كما هو الحال في متشابهات القرآن التي استغلها أتباع الضلال في تأويلات خبيثة بغية الفتنة. وقد يكون التشابه في الأفعال، كأفعال صاحب موسى التي بدت مشبوهة إلى درجة أن موسى لم يقدر على الصبر دون استفسار وتساؤل عنها.

أما ضوابط التأويل عند السيد الشهيد محمد باقر الصدر، فإنه يشير إلى أن التأويل كلمة برزت إلى جانب كلمة التفسير في بحوث القرآن لدى المفسرين، حيث اعتبرت في جوهرها متفقة مع التفسير من حيث المعنى، فكلاهما يدلّ على توضيح معنى اللفظ وكشفه. وقد اتفق المفسرون عمومًا على تقارب المعنيين، إلا أنهم اختلفوا في مدى التطابق بين الكلمتين (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م) (السيد محمد باقر، د.ت).

وقد أشار سماحته (قدس) إلى بعض الاتجاهات والمذاهب بين المفسرين فيما يخص التفسير والتأويل، فالإتجاه السائد لدى المفسرين القدماء يميل إلى

اعتبار التفسير والتأويل مترادفين، بينما يميل اتجاه المفسرين المتأخرين إلى التفريق بينهما ضمن حدود معينة.

فيما يتعلق بطبيعة المجال الذي يشمل كل منهما، فإن التأويل ينطبق على كل كلام له معنى ظاهر، ولكنه يُجَمَل على معنى آخر فيكون هذا المعنى هو التأويل، أما التفسير فهو أعم من ذلك.

كما تختلف آراء أخرى في نوع الحكم الصادر من المفسر أو المؤول، حيث تكون أحكام التفسير قطعية، في حين أن أحكام التأويل تكون ترجيحية.

وأخيراً، هناك اختلاف في طبيعة الأدلة التي يعتمد عليها التفسير والتأويل، فالتفسير يعتمد على الدليل الشرعي في توضيح مدلول اللفظ، أما التأويل فيعتمد على الدليل العقلي (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م) (السيد محمد باقر، د.ت).

كما يوضح سماحته (قدس) أنه لو كان البحث اصطلاحياً، لكان من الممكن قبول جميع الوجوه السابقة في تعريف مصطلحي لكلمة التأويل في علم التفسير، لأن المفسر يحتاج إلى هذه المعاني المختلفة، فيمكنه أن يختار التعبير عن أي منها بكلمة التأويل، ليشير بذلك إلى مجال محدد أو مستوى معين من الدليل، دون أن يكون ذلك فيه حرج (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م) (السيد محمد باقر، د.ت). لكن الخطر يكمن في اعتماد معنى واحد فقط للتأويل كمصطلح، وفهم الكلمة بناءً عليه عندما تأتي في النص الشرعي. بالإضافة إلى ذلك، يشير سماحته (قدس) إلى أنه عند دراسة كلمة التأويل ومواضع ورودها في القرآن الكريم، يتبين لها معنى مختلف لا يتوافق مع المعنى الاصطلاحي الذي يـ equate التأويل بالتفسير، ولا يميزها عنه إلا من حيث الحدود والتفصيلات (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م) (السيد محمد باقر، د.ت).

فقد جاءت كلمة التأويل في سبع سور من القرآن الكريم، والقول للسيد (قدس) ، إحداهما قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ سورة آل عمران، الآية ٧.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ سورة النساء، الآية ٥٩.

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ * هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ سورة الأعراف، الآيتان ٥٢-٥٣.

وقوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ سورة يونس، الآية ٣٩.

وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ سورة يوسف، الآية ٦.

لقد وردت كلمة التأويل في هذه الآيات بهذا السياق، وعند دراسة هذه الآيات يتضح أن التأويل لم يُذكر فيها بمعنى التفسير أو توضيح مدلول اللفظ، ولا يظهر احتمال استخدامه بهذا المعنى إلا في الآية الأولى فقط، وذلك لأن التأويل في هذه

الآية كان مرتبطًا بالآيات المتشابهة (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م) (السيد محمد باقر، د.ت).

هذا الموقف الذي اتخذه بعض المفسرين تجاه هذه الآية، وحملهم لكلمة التأويل كنوع من التفسير، جاء نتيجة تأثرهم بالمعنى الاصطلاحي لكلمة التأويل. ويضيف سماحته (قدس) أن المعنى الأنسب لبقية الآيات هو اعتبار التأويل ما ينتهي إليه الشيء أو ما يؤول إليه، ولهذا تم ربط التأويل أحيانًا بالرد إلى الله والرسول، وأحيانًا إلى الكتاب، وإلى الرؤيا، وإلى الميزان بالقسطاس المستقيم. كما أشار سماحته إلى أن تخصيص الله سبحانه وتعالى والراسخين في العلم بتأويل الآيات المتشابهة لا يعني أن تلك الآيات تخلو من معنى مفهوم، ولا أن الله وحده يعلم مدلول اللفظ أو تفسيره، بل يعني أن الله وحده يعلم الواقع الذي تشير إليه تلك المعاني، ويدرك حدوده وكنهه (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م) (السيد محمد باقر، د.ت)، وإضافة إلى ذلك، فإن تأويل الآيات المتشابهة بمعنى تفسير معانيها يختص به الله وحده.

وفي ضوء ما ذكر، يُضاف إلى ضوابط كلمة التأويل معنى آخر وهو تفسير مدلول اللفظ، والسعي لفهم واستيعاب المفهوم العام الذي ينتهي إليه، ويتجسد في صورة واضحة (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م) (السيد محمد باقر، د.ت).

استنادًا إلى ما ذكر، يُعتبر الشهيد الصدر (قدس) من المبتكرين في توضيح مفاهيم التأويل الأصح، مع إدراكه لوجود دلالات أخرى للتأويل، مما يشكل إسهامًا في تأسيس قواعد جديدة وهامة في علم التفسير ومنهجه.

وقال الإمام علي عليه السلام: من فهم القرآن فسّر به جُمِل العلم، مشيرًا بذلك إلى أن القرآن يعبر عن مجامع العلوم كافة، مما يدل على أن مجال فهم معاني القرآن واسع وعميق، وأن الاعتماد فقط على ظاهر التفسير لا يمثل ذروة الإدراك فيه.

أما حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم: "من فسر القرآن برأيه"، فالنهي فيه قد يُفهم بطريقتين:

الأولى: أن يكون للشخص رأي معين وانحياز من طبعه ورغبته، فيؤول القرآن حسب ذلك الرأي ليبرر هدفه، ولو لم يكن لديه ذلك الرأي لما استنتج ذلك المعنى من القرآن.

ويحدث هذا أحيانًا مع العلم، حيث يستدل ببعض الآيات على صحة بدعته مع إدراكه أن المعنى المقصود مختلف، لكنه يخدع خصمه بها. وأحيانًا يكون مع الجهل، فإذا كانت الآية تحتل أكثر من معنى، يميل فهمه إلى المعنى الذي يخدم غرضه، ويدعم هذا الجانب برأيه ورغبته، فيكون قد فسّر برأيه بمعنى أن رأيه هو الذي دفعه إلى ذلك التفسير، ولو لا رأيه لما رجّح ذلك التفسير.

قد يكون له هدف مشروع فيطلب دليلاً من القرآن ويستدل به، وهو يعرف أن المراد بالآية غير المعنى الذي يؤكد، كمن يستدل بحديث النبي صلى الله

عليه وآله وسلم: "تسحروا فإن في السحور بركة" لدعم الاستغفار في السحر، مع علمه بأن المقصود هو تناول السحور نفسه.

وقد يُستخدم في أغراض فاسدة لخداع الناس ودعوتهم إلى معتقدات خاطئة، فيقومون بتأويل القرآن وفق مذهبهم وهم يعلمون أن المعنى الحقيقي غير ذلك.

هذه الأنواع من التأويل تمثل أحد وجوه النهي عن التفسير بالرأي، والمقصود بالرأي هنا هو الرأي الفاسد المتفق مع الهوى وليس الاجتهاد الصحيح، والرأي يشمل الصحيح والخاطئ، لكن الذي يتوافق مع الهوى يُخصّص باسم الرأي.

أما الوجه الثاني للنهي فهو التعجل في تفسير القرآن بناءً على ظاهر اللغة العربية فقط دون استحضار النقل والسماع، خصوصاً فيما يتعلق بغرائب القرآن من ألفاظ غامضة، ومبدلات، والاختصار، والحذف، والإضمار، والتقديم والتأخير.

فالشخص الذي يحكم فقط بظاهر الكلام ويستنبط المعاني من مجرد فهمه للغة العربية دون النقل الصحيح يكثر خطؤه، ويُعتبر من المفسرين بالرأي. لذا فإن النقل والسماع أساسيان لفهم ظاهر التفسير أولاً، ثم يتسع المجال بعدها لاستنباط المعاني (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م) (الغزالي، ١٩٨٢م). وقد تبنّى هذا الرأي كذلك الفيض الكاشاني (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م) (المولى محسن الفيض الكاشاني، م).

بعد عرض الطوسي للأدلة القرآنية والروائية التي تثبت إمكانية فهم القرآن واستخلاص معانيه من ظاهره، علق على هذه الأحاديث قائلاً: "وكل ذلك يشير إلى أن ظاهر هذه الأخبار متروك"، ثم شرع في توجيه هذه النصوص قائلاً: "معاني القرآن تنقسم إلى أربعة أقسام:

الأول: ما خص الله تعالى بعلمه وحده، فلا يجوز لأحد أن يتكلف القول فيه أو يسعى لمعرفة تفاصيله"، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَفِّيهِهَا إِلَّا هُوَ﴾ سورة الأعراف، الآية ١٨٧، ومثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ سورة لقمان، الآية ٣٤، وغير ذلك، فإن السعي لمعرفة ما خص الله تعالى بعلمه يعد خطأ.

والثاني: ما يتطابق ظاهره مع معناه، فكل من يتقن اللغة التي نُزل بها يعلم معناه، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ سورة الأنعام، الآية ١٥١، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ سورة الإخلاص، الآية وغير ذلك.

والثالث: ما جاء مجملاً لا يوضح ظاهره المعنى المفصل المقصود، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ سورة البقرة، الآية ٤٣، ومثل قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ سورة آل عمران، الآية ٩٧، وقوله: ﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الأنعام، الآية ١٤١، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ﴾ سورة المعارج، الآية ٢٤، ومثل ذلك، فإن تفصيل أعداد الصلاة وعدد ركعاتها، وتفصيل مناسك الحج وشروطه، ومقادير النصاب في الزكاة لا يمكن استنباطها إلا من خلال بيان النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ووحى من عند الله، فتكلف الكلام في ذلك خطأ وممنوع، وقد تكون الأحاديث متعلقة بذلك.

أما القسم الرابع: فهو اللفظ المشترك بين معنيين أو أكثر، بحيث قد يكون كل واحد منهما مقصوداً، فلا يجوز أن يُفضل أحدهما على الآخر، فلا يُقال إن مراد الله

هو بعض ما يحتمل إلا إذا قال نبي أو إمام معصوم ذلك، بل يجب القول إن الظاهر يحتمل عدة معانٍ، وكل منها قد يكون المراد التفصيلي، والله أعلم بالمراد. وإذا كان اللفظ مشتركاً بين أمرين أو أكثر، وأظهر الدليل أنه لا يجوز أن يُراد إلا معنى واحد، فيجوز القول بأنه المعنى المقصود.

وعند تقسيمنا هذه الأقسام، نكون قد قبلنا هذه الأخبار ولم نرفضها بطريقة توحى بفظاظة في النقل أو تجاهل من يتمسك بها، ولا يمنع ذلك من البحث في تأويل الآيات بشكل عام (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م) (الطوسي، د.ت).

يمكننا استنباط من نصوص السيد الخميني عددًا من الضوابط والمعايير التي تساعد في التفريق بين ما يُعتبر تفسيرًا بالرأي المرفوض وما هو خارج عنه، وذلك من خلال المعايير التالية:

أحد التحديدات الأساسية التي يعتمد عليها الخميني (قدس) هو التمسك بمعنى محدد للتفسير ليوضح ما يندرج تحته، حيث يرى أن تفسير الكتاب هو "بيان مقاصد ذلك الكتاب وبناءً على ذلك، فإن المفسر يُعتبر مفسرًا عندما يوضح لنا مقصد النزول (الطوسي، د.ت)، "ومن هذا التعريف يستنتج أن الاستفادات الأخلاقية والإيمانية والعرفانية لا تدخل في مجال التفسير إطلاقًا، فكيف يكون ذلك مع التفسير بالرأي (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م) (الطوسي، د.ت).

يُقدّم مثالاً عملياً لهذه الحالة قائلاً: "على سبيل المثال، إذا استقى شخصٌ من طبيعة مباحثات موسى عليه السلام مع الخضر، وطريقة معاشرتهما، وحرص موسى على ملاقة الخضر نظرًا لمقام النبوة العظيم الذي يحظى به، بهدف الحصول على ذلك العلم الغير متوفر لديه، ثم تأمل في كيفية عرض موسى لحاجته على الخضر بالطريقة المشار إليها في الآية الكريمة،...": ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَنَّ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ۖ سُوْرَةُ الْكَهْفِ، الآية ٦٦، وكيف أجاب الخضر، وأنواع الاعتذارات التي قدمها موسى عليه السلام، فإذا تأمل الإنسان في كل ذلك، عظيمة مقام العلم وأداب تعامل المتعلم مع المعلم، والتي قد تصل في تلك الآيات إلى عشرين آدابًا، فما العلاقة بين كل ذلك وبين التفسير، ناهيك عن أن يكون تفسيرًا بالرأي؟" (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م) (الخميني، د.ت).

إذا كانت المفاهيم والمعاني والأفكار مأخوذة من القرآن والحديث، ولها أدلة نقلية، فلا يمكن اعتبارها تفسيرًا بالرأي، لذلك نجده (قدس) بعد أن عرض عدة وجوه لمعنى ليلة القدر، وحقيقتها، وتنزل الملائكة والروح (الخميني، د.ت)، أثار نقطة أخرى قائلاً: "قد يظن البعض أن جزءًا من مطالب هذه الرسالة هو تفسير بالرأي"، وردّ على ذلك بعدة إجابات، منها أنه استمد المعاني والوجوه المذكورة من القرآن والحديث، حيث وردت شواهد كثيرة تدل عليها، وذكر بعضها خلال البحث، واكتفى بإغماض البعض الآخر مراعاة للاختصار، وهذا لا يدخل في نطاق التفسير بالرأي كما أشار.

الأمور المستمدة من القرآن والتي تدعمها الأدلة العقلية أو العرفانية المتوافقة معها لا تُعد تفسيرًا بالرأي، إذ لا يجوز نسبتها للرأي، خاصة إذا كانت قائمة على برهان عقلي قطعي أو متوافقة مع المعايير العقلية والموازن

البرهانية أو العرفانية القطعية. وهذا يشمل آيات المعارف، خلافاً لآيات الأحكام التي لا يكون للعقل فيها دور بل تؤخذ تعبدًا.

وتحدث (قدس) عن التحديد الجديد قائلاً: "بالإضافة إلى ذلك، هناك نقاش حول التفسير بالرأي، فقد يكون هذا التفسير غير مرتبط بآيات المعارف والعلوم العقلية المتوافقة مع الموازين البرهانية والآيات الأخلاقية التي يشارك العقل في فهمها. مثل هذه التفسيرات تتطابق مع البرهان العقلي القوي أو الاعتبار العقلية الواضحة. فإذا تعارض ظاهر النص مع ذلك، وجب تقديم البرهان وترك الظاهر، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ سورة الفجر، الآية ٢٢، و﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ سورة طه، الآية ٥ وعندما يكون الفهم العرفي مخالفاً للبرهان في هذين النوعين، فإن رفض الظاهر وتفسير النص بما يتوافق مع البرهان لا يُعد تفسيراً بالرأي، وبالتالي فهو غير ممنوع إطلاقاً (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م) (الخميني، د.ت).

من التحديدات الأخرى التي يعتمد عليها أيضاً في تضيق نطاق التفسير بالرأي وتوسيع المجال للتفاعل مع معاني القرآن وحقائقه بعيداً عن هذا المحذور، هو توضيح مصاديق المفاهيم والتعمق في مراتب الحقائق، وهذان الأمران لا يندرجان تحت التفسير بالرأي، بل لا علاقة لهما بالتفسير أساساً كما يرى سماحته حين يقول: "إن بيان المصداق ومراتب الحقائق لا صلة له بالتفسير، فضلاً عن أن يكون تفسيراً بالرأي (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م) (الخميني، د.ت).

من الإجراءات التي اتبعتها السيد الخميني في مجال التفسير لتجنب الوقوع في محذور التفسير بالرأي المحذور، هو تجنبه استخدام لغة الجزم والقطع التام، فلا يُعرف عنه من تراثه التفسيري أنه استخدم صيغة جازمة تؤكد أن المراد من الآية هو ما وصل إليه فقط دون سواه، بل يحرص على تقديم نتائجها بكلمات مثل (يحتمل) أو (من المحتمل)، مما يجعل ما يطرحه أحد الاحتمالات، وهو بذلك يراعي جانب الحذر الديني، كما قال: "وإنما هو بيان أحد الاحتمالات، ومن الواضح أن باب الاحتمال لم يُغلق، ومن ثم فإن ما يبلغه لن يكون ضمن التفسير بالرأي. (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م) (الخميني، د.ت).

الفصل الثالث: منهج التأويل

التأويل لا يتجاوز معانيه إلا لصالح الإسلام وفقاً لمنهج الإمامية، حيث يُنظر إلى إبراز الحقيقة التي يرمز إليها الشيء، فكل شيء حقيقة يرمز لها، وعندما تُظهر تلك الحقيقة المرموز إليها يُطلق على ذلك إبراز الحقيقة أي التأويل. فمثلاً: الصلاة التي نُؤديها ترمز إلى حقيقة معينة وهي الخضوع والتذلل لله تعالى، فالصلاة ليست مجرد الركوع والسجود والقراءة والأذكار، فهي مجرد مظاهر ظاهرية، وهذا الظاهر يرمز إلى حقيقة باطنة وهي الخضوع والتذلل لله.

ويؤكد القرآن الكريم، من خلال منهج أمومة المحكمات، أن للقرآن جانبين: جانب تنزيل، وجانب تأويل، في حين أن المناهج التفسيرية الأخرى في المدارس الإسلامية، وحتى بعض مناهج علماء الإمامية، تركز غالباً على جانب التنزيل فقط، وهو الجانب الذي يتلقاه عامة الناس، متجاهلة التأويل. أما المنهج الصحيح في أمومة المحكمات فهو التأكيد على كلا الجانبين: التنزيل والتأويل (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م) (محمد السند، ٢٠١٦م). مثلاً، عندما نرى الزحف المليونى لزيارة قبر الحسين، هذه الظاهرة الاجتماعية إذا أردنا تأويلها، نبحت عن حقيقتها،

فما هي حقيقة هذا الزحف المليونى؟ هل هو مجرد ظاهرة رياضية، حيث يمرن المشاركون أقدامهم على المشى؟ أو هل هو مجرد مظاهره عبثية؟ الجواب لا، بل حقيقة هذا الزحف المليونى تكمن في إحياء أمر آل محمد، فإبراز حقيقة هذه الظاهرة المليونية المتجهة نحو قبر الإمام الحسين يُسمى تأويلاً، إذ التأويل هو إظهار حقيقة الشيء.

وقد قالوا إن الفكر الإمامي يتعامل مع النصوص بازواجية، فحين يتعلق الأمر بالنصوص الفقهية، يتبع منهج الظهور اللفظي ويرى أن الحجة في الفقه والفتوى تعتمد على الظهور اللفظي، أما النصوص العقائدية فلا يُعتمد فيها على الظهور اللفظي، بل يُتبع فيها منهج التأويل، وهذا يُشكّل ازدواجية في التعامل مع النصوص..

قسّم كبار علماء الإمامية كلام الله إلى قسمين:

إذا كان المخاطب فرداً معيّنًا، فإن الله سبحانه وتعالى يخاطبه كما ورد في سورة الشورى، حيث يمكن أن يوحى إليه، أو يكلمه من وراء حجاب، أو يرسل إليه رسولاً. فالإشارة إلى الكلام الملقى في صدور الأنبياء بسرعة وسرية من دون وسيط ملك وردت في قوله: "إلا وحيًا"، أما الكلام المسموع كما نزل على موسى عليه السلام في البقعة المباركة من الشجرة، فورد في قوله تعالى: {وَلَمَّا آتَاهَا نُودِي مِّن شَاطِئِ الْوَادِي الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَن يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ} القصص/٣٠، وأشار بقوله: (أو يرسل رسولاً) إلى الإيصال الذي يتم بواسطة ملك الوحي.

أمّا إذا كان المخاطب هو عامة الناس عبر مختلف الأجيال والعصور، فيُفسّر كلام الله بطريقة أخرى يمكن للجميع إدراكها عقلياً، وهي سماع يتيح للإنسان التعرف على كمال الله سبحانه، وهذا ما سنوضحه لاحقاً.

لا شك أن الكلام في نظر العامة هو الحروف والأصوات الصادرة من المتكلم، التي تنتج عن تموج الهواء واهتزازها، فإذا زالت هذه الأمواج اختفى الكلام معها، لكن الإنسان يوسع من مفهوم الكلام ليشمل كل فعل صادر عن المتكلم إذا كان يفيد نفس التأثير الذي تحقّقه الكلمات الصوتية. فالكلام، رغم أنه وُضع أصلاً للإشارة إلى الحروف والأصوات المتتابعة التي تعبر عن معاني المتكلم، إلا أنه إذا وُجد شيء يُعبر عن هذه المعاني بطريقة أعلى وأكمل، فيجوز أن يُسمى كلاماً أو كلمة. وهذا الشيء هو فعل الفاعل الذي يُطلق عليه الكلام الفعلي، حيث يُظهر فعل كل فاعل مقدار العلم والقدرة والعظمة والكمال التي يتحلّى بها.

والفرق أن دلالة الألفاظ على السرائر والضمائر هي دلالة وضعية، أما دلالة الأفعال والآثار على عظمة الفاعل فهي دلالة تكوينية (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م) (السبحاني، ١٤٣٣).

إن الفكر الإمامي يعتقد بعصمة الأنبياء فيسعى لتأويل الآيات المتعلقة بالأنبياء مثلاً قول عز وجل { وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى } طه/١٢١، من ينظر إلى الآية قد يواجه صراعاً مع لفظة "عصى"، لكن الفكر الإمامي يفسرها بأنها تعني "خالف الأولى"، فالمقصود بما خالف الأمر الواجب، إذ كان الأولى ألا يقرب الشجرة، لكنه اقترب منها فخالف الأولى، وإلا لما صدرت عنه معصية

بمخالفة الأمر الواجب. لذا، يتعامل الفكر الإمامي مع النص ليس بناءً على الظهور اللفظي بل على الظهور التأويلي، أي أن يُحمّل اللفظ على غير ظاهره.

وهذا ما يُعرف بالتفسير الباطني، الذي يقوم على أساس وجود مراتب باطنة للمعنى في القرآن لا يمكن إدراكها بقوانين اللغة أو سياقها، ولا يمكن استخلاصها بواسطة طرق الفهم التقليدية أو التفاسير الشائعة لدى أهل الظاهر وعلماء الشريعة (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م) (الحيدري، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).

التأويل الإمامي يقوم على تفسير النصوص بما يتوافق مع الروح الباطنية لها، حيث يُحدد العقيدة أولاً ثم يتم تأويل النصوص على هذا الأساس. وهذه النزعة التأويلية تظهر عند الباحث الإمامي، الذي يواجه تحدياً في إنتاج الفكر، إذ لا يستنبط فكراً جديداً من النصوص، بسبب تمسكه بالعقائد المسبقة للإمامية التي تمنعه من الخروج عن النصوص أو مخالفتها.

بالتالي، فإن النزعة التأويلية عند الإمامية تتبع من البعد الدلالي للغة، حيث يحرص الباحث الإمامي على دراسة جميع القرائن والملايسات للوصول إلى المعنى المناسب لهذه القرائن، فلا يعتمد على اللفظ الظاهر فقط، بل يدرس المعاني المتعددة وسياقاتها.

النتيجة أن الروايات التفسيرية ليست مجرد تعبد محض، بل هي دلائل تبين التفسير الثاني للبطون التأويلي الخفي، حيث ترشد إلى كيفية الاستفادة من الظهور القرآني بخلاف الفهم الأولي الذي هو تعبد بمعنى عدم معرفة موازينه. وفهم الروايات بالتفسير الثاني هو شرح وتفصيل للقرآن الذي يشبه الدستور، كما ذكر السيد البروجردي تبعاً لمنهج العلامة المجلسي في "البحار".

وبهذا الفهم يتم الرد على اتهام الشيعة الإمامية بأنهم فرقة باطنية غنوصية تخفي أفكارها، إذ يتضح أن الإمامية لا تعتنق فكرة إلهية ظاهرة من القرآن والسنة على الفهم الأول للبطون. ويُجاب على هذه الشبهة بالحديث الشريف: "من آمن بالظاهر دون الباطن فقد كفر، ومن آمن بالباطن دون الظاهر فقد كفر، ومن آمن بهما معاً فقد آمن."

فالإيمان بالباطن دون الظاهر يقود إلى تجاهل الشريعة الظاهرية وواجباتها ومحرماتها، وهو انحراف وكفر. إذ، تهمة الباطنية تشكّل وصمة تعبر عن الانحراف عندما يُنكر الظاهر، أما الدمج بين الظاهر والباطن فهو الإيمان الصحيح، وورد في الحديث أن إنكار الباطن والاقتصار على الظاهر كفر.

وهذا يتوافق مع آيات قرآنية كثيرة، منها: "وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم"، و"إنه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يمسه إلا المطهرون"، و"بل هو

قرآن مجيد في لوح محفوظ"، و"ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء"، و"بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم".
هذه الآيات تدل على أن لظاهر القرآن تأويلات وحقائق في اللوح المحفوظ والكتاب المكنون والكتاب المبين لا يطلع عليها إلا المطهرون من أهل آية التطهير، حيث يكون الكتاب آيات بينات في صدورهم.
والإيمان بظاهر الكتاب وإنكار تأويله في اللوح المحفوظ والكتاب المكنون والكتاب المبين يعني الإيمان ببعض الكتاب وكفر ببعضه.

ونظير ذلك الحديث النبوي: "رب حامل فقه إلى من هو أفقه منه"، الذي يشير إلى أن فقه الدين وفهمه له مراتب ومدارج تمتد بامتداد عمق الدين وخفاياه، متجاوزة مرتبة الظاهر الأول (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م) (محمد السندي، د.ت). المنهج الإمامي هو منهج الظهور وليس التأويل، لكن الظهور قد يتطلب أحياناً وجود قرينة لفظية أو عقلية كما ذكرنا سابقاً. التأويل الذي يُنسب إلى الإمامية ليس حكراً عليهم فقط، فغير الإمامية أيضاً يعتمدون على التأويل، لأنهم يؤمنون بمبدأ عدالة الصحابة ويعملون على تأويل التاريخ بأكمله بحيث لا يتعارض مع هذا المبدأ. على سبيل المثال، ثورة الحسين عليه السلام تعتبر حدثاً عظيماً وقادراً على قبول عدة قراءات مختلفة؛ فمنهم من يراها عملية استشهادية هدفت إلى تحريك إرادة الأمة وإيقاظ ضميرها. ومنهم من يعتبرها حماية لمنصب الإمامة من الإهانة، حيث أن الإمامة تعرضت للإذلال، فكان هدف الحسين في الثورة صون هذا المنصب من الذل والمهانة. كما توجد قراءة أخرى ترى الثورة الحسينية كمشروع إصلاحى بدأه الإمام، لكنه قُتل قبل أن يتمكن من تحقيق هذا المشروع، لذا تعتبر ثورته استمراراً لهذا الإصلاح. إذن، هناك قراءات متعددة لحدث واحد وهو ثورة الحسين عليه السلام.

مسألة التأويل هي من الخصائص التي ميزت الشيعة الإمامية، حيث تولي اهتماماً خاصاً للجانب المنهجي في دراسة النصوص، وتسعى إلى تقديم تحليلات نقدية لبعض المحاولات التي تهدف إلى تفنيد الفكر الشيعي. مثلاً في كتاب "الشيعة الإمامية"، نجد أن مفسري الإمامية يؤكدون بشكل كبير على جانب التنزيل ولا يركزون كثيراً على جانب التأويل، ويرجع ذلك إلى أن تنزيل القرآن له جانبان: أحدهما يمتد من السماء إلى الأرض وهو متاح للجميع، والآخر موجود في السماء عند الله وغير متاح للبشر إلا عن طريق معلميه وهم النبي والأئمة المعصومون عليهم السلام، لكي لا يُحرم الناس منه. لذلك يتركز العلماء والمفسرون على جانب التنزيل، وهذا أمر مفهوم ولا جدال فيه. لكن المشكلة تظهر عندما يحصر المفسر نظام حقيقة القرآن في جانب التنزيل فقط، مع أن القرآن الكريم قد بُين بلسان عربي واضح وهو نور وهداية، فكيف يكون فيه غموض أو خفاء؟ وبناءً عليه، تكمن المشكلة التي تواجهها المناهج التفسيرية الأخرى في اعتمادها الكبير على جانب التنزيل فقط ووضع نظام تفسيري محدود لهذا الجانب.

لكن للأسف، عند مراجعة قواعد وأصول التفسير عند المفسرين، حتى عند علماء الإمامية، نجد أنهم غالباً ما يتجاهلون أو لا يطبقون الجانب الغيبي والتأويلي في القرآن الكريم. ومن الفروق الأساسية التي نريد توضيحها هنا أن

الجانب الغيبي في القرآن أوسع بكثير من الجانب التنزيلي، وهذا سيُفصل إن شاء الله تعالى (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م) (محمد السند، دت). في الفروع نجد تنوعاً في المذاهب العديدة، وأبرزها المذاهب الأربعة المشهورة، والتي جميعها ظهرت بعد انتهاء القرن الأول للهجرة. وبما أن هذه المذاهب نشأت في فترات متأخرة، فلا بد أن يكون الحق موجوداً في غيرها قبل ظهورها، إذ لا يمكن أن تكون الأمة كلها على ضلال حتى ظهور هذه المذاهب، وهذا أمر مرفوض بالإجماع. فإذا كان الحق ليس في تلك المذاهب المتأخرة، فهو إذن محصور في مذهب الإمامية، لأنه المذهب الفريد الذي يمتد تاريخه من عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى العصور اللاحقة.

ولا يجوز القول بأن أئمة المذاهب اعتمدوا فقط على من سبقهم وصولاً إلى زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لأن أئمة هذه المذاهب اختلفوا في الأصول والفروع، واحتجوا على من سبقهم، حيث كانوا مجتهدين غير مقلدين، ولهذا نجد الإمام أحمد قد اجتهد في مسائل جديدة كمسألة خلق القرآن وغيرها من القضايا التي لم تكن مطروحة سابقاً (محمد حسين الذهبي، ٢٠٠٥م) (الشيخ علي آل محسن، دت).

الخلاصة

تخلص هذه الدراسة إلى أن التأويل في التفسير القرآني مجال علمي دقيق تحكمه ضوابط شرعية ومنهجية راسخة أرساها علماء علوم القرآن والحديث، ولا يصح قبوله إلا إذا التزم بقواعد اللغة العربية، والسياق القرآني، ومقاصد الشريعة، وصحيح السنة النبوية، وفهم السلف الصالح. وقد بيّنت الدراسة أن الخلل في الالتزام بهذه الضوابط أدى إلى ظهور انحرافات منهجية في بعض التأويلات، تمثلت في تحميل النصوص ما لا تحتمل، أو تقديم الرأي والعقل المجرد على النقل الصحيح، أو إهمال القرائن اللغوية والسياقية، مما أسهم في تشويه دلالات النص الشرعي وإضعاف وظيفته الهداية. كما أكدت الخلاصة أن التمييز بين التأويل المقبول والمردود ضرورة علمية وفكرية لحفظ سلامة التفسير القرآني، وتعزيز الفهم المنضبط للنصوص الشرعية بما يحقق مقاصدها ويصونها من الانحراف.

المراجع

- الذهبي، محمد حسين. التفسير والمفسرون. القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٥م.
ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
الرازي، مختار الصحاح، المحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت صيدا الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
الجرجاني علي بن محمد السيد الشريف، التعريفات، تحقيق: محمد صادق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة - مصر، دت.
إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن و إعرابه، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

ابن كيسان هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، و كان بصرياً كوفياً، يحفظ القولين، و يعرف المذهبيين، و كان أخذ عن ثعلب و المبرد، و كان ميله إلى مذهب البصريين أكثر ينظر طبقات النحويين و اللغويين، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت ٣٦٩هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، دت.

أحمد بن محمد أبو جعفر النحاس، معاني القرآن، المحقق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

العاملي، أبو الحسن ابن محمد طاهر، تفسير البرهان المسماة بمرآة الأنوار ومشكاة الأسرار، دت.

السيد محمد باقر، المدرسة القرآنية. مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، ٢٠١٣هـ.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد: إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ١٩٨٢م.

الفيض الكاشاني، المولى محسن: تفسير الصافي، منشورات الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٧٩م.

الطوسي، أبو جعفر محمد بن حسن: التبيان في تفسير القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، دت.

الخميني، كتاب الآداب المعنوية للصلاة. مكتبة شبكة الشيعة. تحقيق وتعليق العلامة : احمد الفهري

الطبعة، الثانية . 1986.

السند، محمد: تفسير أمومة الولاية و المحكمات للقرآن الكريم، الولاية قطب القرآن عليها تستدير محكماته، ج١، دار صادق، إيران، ٢٠١٦.

السبحاني، الشيخ جعفر: آية الله العظمى الشيخ جعفر السبحاني، ج٧، رسائل ومقالات، مؤسسة الإمام الصادق(عليه السلام) ١٤٣٣ هـ.

الحيدري، كمال: تأويل القرآن النظرية والمعطيات، مطبعة ستاره، إيران، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

الشيخ علي آل محسن، مسائل خلافية حار فيها أهل السنة، دار الميزان، بيروت، لبنان، دت. معرفت، محمد هادي: التأويل في مختلف المذاهب و الآراء، ناشر: المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، المعاونة الثقافية، مركز التحقيقات و الدراسات العلمية، إيران، ط١. ١٤٢٧ هـ.

مومن قمى، محمد، اشر: المجمع العالمي لاهل البيت عليهم السلام، مركز الطباعة و النشر، إيران، ١٤٢٧ هـ.